



بنك الكويت الوطني
الربع الثالث من العام 2024
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
17 أكتوبر 2024

بنك الكويت الوطني

المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2024

الأحد، الموافق 20 أكتوبر 2024

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 17 أكتوبر 2024 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي - المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا - رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشير من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2024. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا.

سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تتطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطعية المبينة هنا. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

كما اعتدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2024 من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننقل بعد العرض أخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني، كما تجدون العرض المقدم لكم اليوم عبر موقعنا الإلكتروني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر:

شكراً لك أمير.

يسرني الانضمام إليكم في مؤتمر المحللين للنتائج المالية لفترتي الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2024.

يسرني الانضمام إليكم في المؤتمر الخاص بمناقشة النتائج المالية لفترتي الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2024.

على الصعيد العالمي، لا تزال حالة عدم اليقين تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية مع تحويل البنوك المركزية الكبرى اهتمامها من ارتفاع الأسعار والتضخم إلى تحديات الركود المحتملة، حيث أدى تباطؤ الطلب وتصادم التوترات الجيوسياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن النظرة المستقبلية.

أما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شهد الأداء في مختلف الأسواق تطورات اقتصادية إيجابية نسبياً مع نمو قوي في القطاعات غير النفطية على الرغم من حالة عدم اليقين التي تلوح في الأفق. ومن ناحية أخرى، سيستمر المشهد الجيوسياسي الصعب وتقلبات أسعار النفط في التأثير على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى غرار ذلك، تشير المؤشرات الاقتصادية في الكويت إلى وتيرة نمو ضعيفة، ولكنها ليست بعيدة عن التعافي. من ناحية أخرى، انخفض التضخم بشكل هامشي إلى 2.9% كما في أغسطس 2024، ومن المتوقع أن يستمر في اتجاهه الهبوطي محافظاً على مساره الصحيح نحو معدل سنوي 3.0% مقارنةً بـ 3.6% للعام 2023.

كذلك، أظهرت أحدث البيانات أن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حقق نمواً متواضعاً خلال الربع الثاني من العام 2024، بينما انكمش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بسبب انخفاض إنتاج النفط الخام.

ومن المؤشرات الإيجابية، حافظ نشاط المشاريع على زخمه وظل قوياً في الربع الثالث من العام 2024، حيث شكل قطاع الطاقة والمياه ثلاثة أرباع قيمة عقود المشاريع خلال الفترة. ومن المرجح أن يرتفع النشاط خلال الفترة المتبقية من العام، تماشياً مع أولويات خطة التنمية الحكومية مع عقود مشاريع بقيمة 3.3 مليار دينار كويتي من المتوقع اسنادها خلال الربعين المقبلين.

أما فيما يخص أداء بنك الكويت الوطني، وفي ظل الدورات الاقتصادية غير المستقرة، فإنه يواصل إثبات مرونته في مواجهة الظروف التشغيلية المتغيرة، ونهجه الحصيف في إدارة المخاطر وقدرته على الحفاظ على النمو المستدام من مصادر إيراداته المتنوعة. فقد سجل البنك صافي ربح بلغ 457.0 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام؛ بنمو نسبته 6.0% على أساس سنوي. بينما بلغ صافي الربح لفترة الربع الثالث المنتهية في سبتمبر من العام الحالي 164.6 مليون دينار كويتي؛ بنمو سنوي نسبته 5.7%.

وساهمت محفظة أعمالنا المتنوعة في مختلف المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال في تعزيز النمو واقتناص الفرص المتاحة حتى في ظل ظروف السوق المتقلبة، حيث حققنا نمواً بنسبة 7.8% على أساس سنوي في صافي الدخل التشغيلي ليصل إلى 931.0 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام.

وفي إطار مواكبتنا لاحتياجات عملائنا المتطورة، نواصل تفوقنا في مجال الابتكار الرقمي وتقديم تجربة مصرفية شاملة تتعكس إيجاباً على الكفاءة التشغيلية مع تعزيز التزامنا بتحقيق قيمة طويلة الأجل لعملائنا وأصحاب المصلحة لدينا على حد سواء. وفي ضوء ذلك، بلغ العائد على متوسط الموجودات لهذه الفترة 1.60%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 15.4%.

كما تستمر مبادراتنا الاستراتيجية في المساهمة في ترسيخ الموقع الريادي الذي يحظى به بنك الكويت الوطني، حيث نواصل تطوير استثماراتنا التكنولوجية والرقمية وتنمية محفظة منتجاتنا وخدماتنا في السوق. كما سنعمل على تعزيز مكانة المجموعة كشريك مالي موثوق من خلال تعميق العلاقات مع عملائنا الحاليين والعمل على اقتناص الفرص.

وعلاوة على ذلك، سنواصل التركيز على الاستعادة من ميزتنا التنافسية الفريدة على الصعيد المحلي، باعتبارنا البنك الوحيد في الكويت الذي يقوم بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آنٍ واحد. ويواصل بنك بوبيان التابع لنا في دعم المجموعة من خلال تنويع قاعدة العملاء ومصادر الدخل. وفي الوقت ذاته، ستعمل "الوطني للثروات" على تعزيز عروضها وتقديم أفضل تجربة لإدارة الثروات في السوق، وذلك بالتوازي مع مواصلة عملياتنا الدولية لعب دور حيوي في دعم الاستقرار المالي للبنك وتعزيز آفاق نموه.

وعلى صعيد آخر، يحافظ بنك الكويت الوطني على ترسيخ معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كمحور أساسي في عملياته ومبادئ الإقراض لديه، كما يشكل الإطار القوي للحوكمة الذي نتمتع به أساساً في جميع ما نعتزم اتخاذه أو مواصلته من قرارات استراتيجية، ما يؤكد التزامنا بالإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة وحرصنا على التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعهدهنا بتحقيق الحياد الكربوني.

إلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض معكم النتائج المالية لفترتي الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2024 بمزيد من التفصيل.

شكراً لك السيد/ عصام

سوجيت رونغي:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً .

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

أعلنًا مؤخراً عن تحقيق صافي ربح قدره 457 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بنمو بلغت نسبته 6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2023، حيث تستند هذه النتائج إلى قوة الأداء التشغيلي للمجموعة كما تؤكد استمرار نمو أعمالنا.

وقبل التطرق إلى نتائجنا المالية بالمزيد من التفاصيل، أود أولاً أن أقدم لمحة مختصرة عن البيئة التشغيلية بصفة عامة خلال الفترة المالية الحالية التي يغطيها هذا التقرير.

لقد استفاد البنك من ارتفاع أسعار الفائدة خلال جزء كبير من هذه الفترة واستقرار البيئة التشغيلية في الكويت. كما يبدو أن خفض أسعار الفائدة القياسية في الشهر الماضي سوف يحدد مسار أسعار الفائدة خلال الأرباع القادمة. وفي الوقت ذاته، كانت للتطورات الجيوسياسية، سواء داخل المنطقة أو خارجها، تداعيات سلبية أثرت على البيئة التشغيلية عالمياً.

والآن نعود مرة أخرى لتغطية النتائج المالية عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس تسجيل صافي ربح قدره 457 مليون دينار كويتي بزيادة 25.9 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 6% على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى العديد من العوامل بما فيها نمو حجم الأعمال والارتفاع النسبي لأسعار الفائدة، وما نتج عنه من أداء تشغيلي قوي، إذ نمت القروض والتسليفات بنسبة 6.2% على أساس سنوي، في حين ساهمت الاستثمارات في أوراق مالية في أصول المجموعة بنمو قدره 17.3% مقارنة بسبتمبر 2023.

أما الجانب الأيمن من شريحة العرض فيوضح الفائض التشغيلي، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ في التسعة أشهر الأولى 588.5 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 34.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 6.3% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023. كما نما صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 67.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 7.8%، فيما ارتفعت مصروفات التشغيل بنحو 32.3 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 10.4% مقارنة بالعام الماضي.

وسجل البنك صافي ربح قدره 164.6 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الثالث من العام 2024، بنمو نسبته 12.9% مقارنة بالربع الماضي بفضل تحسن الأداء التشغيلي وتراجع المخصصات.

كما تواصل الإيرادات التشغيلية، كما هو مبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، إظهار مزيج جيد، حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 21% من مصادر الإيرادات.

وستتطرق بعد قليل بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

الآن، سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

يوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 733.7 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بنمو بلغت نسبته 10.2% مقارنة بالعام 2023، على خلفية الاستعادة إلى حد كبير من ارتفاع متوسط أسعار الفائدة ونمو حجم الإقراض والاستثمارات في أوراق مالية على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا أيضاً ملاحظة تسجيل متوسط الأصول المدرة للإيرادات لنمو قدره 1.8 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 5.2% مقارنة بمستويات سبتمبر 2023 لتصل إلى 36.4 مليار دينار كويتي.

كما نلاحظ من خلال الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض تحسن متوسط صافي هامش الفائدة في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 وصولاً إلى 2.69%، ليعكس بذلك تحسناً بمقدار 12 نقطة أساس مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 بدعم من ارتفاع العائدات، وذلك على الرغم من زيادة تكلفة التمويل، حيث بلغ العائد وتكلفة التمويل في فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 6.23% و3.99%، على التوالي. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والتحول المحدود من الودائع منخفضة التكلفة إلى الودائع لأجل. ومع ذلك، فإن القاعدة القوية والمستقرة لودائع عملاء التجزئة ما زالت تعود بالفائدة على المجموعة.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع 12 نقطة أساس على أساس سنوي، أي من 2.57% في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 إلى 2.69% في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، حيث ساهم كل من القروض

والأصول الأخرى المدرة للفائدة، بدعم قوي من تزايد حجم أنشطة الأعمال وارتفاع متوسط أسعار الفائدة، في نمو صافي هامش الفائدة بنحو 54 نقطة أساس، إلا أن ارتفاع تكلفة التمويل أثر سلباً على صافي هامش الفائدة بنحو 42 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 197.3 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، أي عند مستويات مماثلة للعام الماضي. ويعكس تحسن صافي الأتعاب والعمولات، والذي بلغت قيمته 151.7 مليون دينار كويتي، المساهمة القوية لمختلف خطوط وأنشطة الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل بها المجموعة. أما صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية فبلغ 24.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023، على الرغم من تحسن الأداء، حيث يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تأثير التقلبات السلبية لحركة العملة على الأصول المتعلقة بإصداراتها من سندات رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى المقومة بالدولار الأمريكي. في حين بلغت مصادر إيرادات الأخرى من غير الفوائد 20.8 مليون دينار كويتي، بارتفاع طفيف بالمقارنة مع العام السابق.

تأتي إيرادات الأتعاب والعمولات لدينا من مصادر متنوعة وعبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة التي نعمل بها. كما تعتبر أبرز مصادر الإيرادات من غير الفوائد لدى المجموعة من أنشطة الأعمال الأساسية الخاصة بالجوانب المتعلقة بالأعمال.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في أعلى الجانب الأيمن من هذه الشريحة.

لقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 342.5 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بارتفاع نسبته 10.4% مقارنة بالعام الماضي، حيث يعكس نمو التكلفة زيادة مستويات أنشطة الأعمال على مستوى شبكة المجموعة، فضلاً عن الاستثمارات الموجهة نحو عدد من المبادرات الأساسية والتقنيات والموارد الرقمية، بما يمكّن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها والاستفادة القصوى من مواردها لتحسين الكفاءة التشغيلية.

ويواصل تركيزنا على قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دور حيوي في استقطاب وخدمة العملاء مع الارتفاع الملحوظ للمعاملات الإلكترونية. كما نواصل تقديم عروض على منتجات مختارة في مناطق جغرافية

معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية المعروفة الآن بـ "الوطني للثروات"، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، إلى جانب الاستعادة من شبكة فروعنا الخارجية.

ونتيجة لذلك، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل 36.8% في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 مقابل 35.9% للفترة المماثلة من العام الماضي و36.6% للعام الماضي بأكمله.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

لقد بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 56.3 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، أي بتراجع قدره 9.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنفس الفترة من العام 2023. وبلغت قيمة المخصصات المحددة 44.8 مليون دينار كويتي لتغطية أنشطة الأعمال الاعتيادية في الكويت والمواقع الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تم تجنب 15.4 مليون دينار كويتي كمخصصات عامة تضمنت عنصراً من المخصصات الاحترازية. وما تزال المجموعة تحرص على اتباع نهجها المتحفظ في إدارة الانكشاف الائتماني.

وقامت المجموعة بتحرير 3.8 ملايين دينار كويتي من مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وغيرها من خسائر انخفاض القيمة الأخرى، وذلك على خلفية انخفاض متطلبات المخصصات الصافية للأصول المالية غير الائتمانية.

وبلغت تكلفة المخاطر 34 نقطة أساس في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 مقابل 40 نقطة أساس في الفترة المماثلة من العام 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمية قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية جيدة تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سأتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع إيرادات المجموعة عبر مختلف خطوط الأعمال.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد.

وتتمثل قطاعات الأعمال المختلفة لبنك الكويت الوطني ركائز أساسية للتنوع، حيث توفر ميزة تنافسية قوية وتعزز أرباح المجموعة بدرجة عالية من المرونة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية للأفراد ساهمت بنسبة 20% و 17% في صافي الإيرادات التشغيلية وأرباح المجموعة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، على التوالي. وبالمثل، ساهمت الخدمات المصرفية للشركات بما نسبته 13% في صافي الإيرادات التشغيلية و 19% في أرباح المجموعة .

من جهة أخرى، ساهمت العمليات الخارجية للمجموعة بنسبة 24% من صافي الإيرادات التشغيلية وبنسبة 23% من أرباح المجموعة، ما يعكس قوة الأداء التشغيلي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي ربح قدره 73.5 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بارتفاع نسبته 20.3% مقارنة بنفس الفترة من العام 2023، فيما يعزى ذلك إلى النمو القوي للفائض التشغيلي بنسبة 10.2% وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان.

أما "الوطني للثروات" فساهمت بنسبة 10% و 11% في الإيرادات التشغيلية للمجموعة وأرباحها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، على التوالي. وتقدم "الوطني للثروات" خدمات إدارة الأصول والوساطة المالية والإقراض والودائع وغيرها من العروض المخصصة والمبتكرة للأفراد ذوي الثروات العالية والعملاء من المؤسسات، ما يعزز أجنحة التنوع التي تتبعها المجموعة .

وأخيراً، تلاحظون في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة مساهمة العمليات الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 42% و 23%، على التوالي، كما في نهاية فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، ما يعزز إستراتيجية تنوع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 39.2 مليار دينار كويتي كما في نهاية سبتمبر 2024، بنمو بلغت نسبته 6.3% على أساس سنوي، والذي يتضمن الأثر السلبي لانخفاض قيمة الجنيه المصري في مارس 2024.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 23.2 مليار دينار كويتي كما في نهاية سبتمبر من العام 2024 نمواً بنحو 1.4 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل نسبة 6.2%، مقارنة بالمستويات المسجلة في سبتمبر 2023، فيما بلغت نسبة النمو 3.9% مقارنة بمستويات نهاية العام الماضي. وحققت المجموعة نمواً في القروض في كل من الكويت ومواقعها الدولية، على مستوى الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية، كما عكست استثمارات الأوراق المالية نمواً على أساس سنوي بنسبة 17.3%، لتصل إلى 7.4 مليار دينار كويتي.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 22.4 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً بنسبة 7.1% على أساس سنوي. وكما هو متوقع في ظل سيناريو ارتفاع معدلات الفائدة، لاحظنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكاليف إلى الودائع لأجل. ومع ذلك، فقد سجلت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير في نهاية الربع الحالي عند مستويات مماثلة لنهاية ديسمبر من العام 2023. وواصلت المجموعة الاستفادة من نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة .

وتعكس القاعدة القوية والمستقرة لودائع العملاء مواصلة التركيز على جوانب استقطاب الودائع في أعمالنا، من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 68% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة، مع الأخذ بالاعتبار أن مجموعة بنك الكويت الوطني تحافظ على مستويات جيدة من السيولة تتخطى بشكل مريح المعايير الرقابية ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

نستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ظل معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين مستقراً عند 15.4% في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024، في حين بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.60% مقابل 1.58% في الفترة المماثلة من العام 2023.

كما حافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 16.5%، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.2% و14.2% على التوالي. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن متطلبات رأس المال الرقابي لا تشمل الأرباح المرحلية، إلا أنه يتم خصم توزيعات الأرباح المرحلية البالغة 83 مليون دينار كويتي (بواقع 10 فلوس للسهم) عند احتساب نسبة كفاية رأس المال . وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.39% عند مستويات مماثلة لنهاية ديسمبر من العام 2023، في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 263%، ما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال هذه الشريحة، سنتحدث بالمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وحسب النظام المتبع، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حسب إرشادات البنك الكويتي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني الرئيسي أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة وصول متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة كما في نهاية سبتمبر 2024 إلى 600 مليون دينار كويتي، بانخفاض بسيط مقارنة بنهاية ديسمبر 2023 .

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامين مختلفين ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فقد تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 326 مليون دينار كويتي، ما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة. ومنتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

قبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

كما أسلفت الذكر، استمر الأداء التشغيلي القوي لبنك الكويت الوطني خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 على خلفية قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال. وفي ضوء استمرار التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، فما زلنا متفائلين بحذر بأنه على الرغم من التحديات القائمة، إلا أن البيئة التشغيلية بصفة عامة ستظل مستقرة خلال الربع الأخير من العام 2024. ومنتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام المقبل.

فيما يتعلق بنمو القروض، ونظراً للأوضاع الجيوسياسية الحالية وظروف الاقتصاد الكلي عموماً، نتوقع أن يسجل النمو الإجمالي للقروض للعام 2024 نمواً متوسطاً في خانة الأحاد. ومنتقل الآن لتغطية صافي هامش الفائدة .

وتشير التوقعات بصفة عامة إلى أن البنوك المركزية، خاصة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، سوف تواصل خفض سعر الفائدة خلال الأشهر والأرباع القادمة. وقد سجل صافي هامش الفائدة في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 نحو 2.69% على خلفية الاستعادة من تزايد حجم أنشطة الأعمال وارتفاع أسعار الفائدة. وسيكون لتخفيضات أسعار الفائدة في الربع الأخير من العام 2024 تأثير محدود

على صافي هامشي الفائدة للفترة الكاملة للعام 2024، ونتوقع أن نختم العام 2024 عند مستويات مماثلة لمستوى فترة التسعة أشهر الأولى من العام.

وعلى صعيد المصروفات التشغيلية، فقد ارتفعت خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 بنسبة 10.4% على أساس سنوي. ومع مواصلة المجموعة استثمارها في الموارد البشرية والتقنيات الرقمية، فإننا نتوقع أن يكون النمو السنوي للتكلفة في حدود أقل من 10%، وأن تكون نسبة التكلفة إلى الدخل عند أواخر الثلاثينات.

وفيما بلغت تكلفة المخاطر 34 نقطة أساس خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، فإننا لا نزال متفائلين بحذر تجاه استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة، وبالتالي نتوقع أن تتراوح تكلفة المخاطر للعام بأكمله في حدود 35 إلى 40 نقطة أساس.

ومع ذلك، ونظراً لحالة عدم اليقين على صعيد التطورات الجيوسياسية والاقتصاد الكلي بصفة عامة، نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات أو كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال التي تتماشى مع أهدافنا الداخلية وتتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم.

شكراً لك السيد/ عصام.

شكرا لكم جميعاً على الاستماع.

أمير حنا:

ننتقل الآن إلى الجزء الخاص بالأسئلة والأجوبة. سنأخذ استراحة لبعض الوقت بينما تردنا الأسئلة من خلال المنصة.

ثم نعود للرد على الأسئلة التي تصلنا وفقاً لموضوعيتها.

لقد تحسنت هوامش الربح على أساس ربع سنوي في الربع الثاني والربع الثالث، ولكن كيف ترون اتجاهها في ضوء تخفيضات أسعار الفائدة؟ وما هي النسبة المئوية من محفظة القروض لديكم بالدولار الأمريكي؟ وهل يمكنكم تذكيرنا بتأثير خفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس على صافي دخل الفائدة؟

نعم هذا صحيح، فقد تحسنت هوامش الربح بين الربع الثاني والربع الثالث مما أدى إلى تحقيق صافي هامش فائدة للمجموعة بنسبة 2.69% لفترة التسعة أشهر الأولى من العام. وفي المستقبل، نتوقع بشكل

سوجيت رونغي:

عام أن تستمر أسعار الفائدة القياسية في الانخفاض في الأشهر المقبلة، على الرغم من أنه في هذه المرحلة، لا يزال مقدار كل عملية خفض لأسعار الفائدة غير مؤكد في الكويت وعلى المستوى العالمي. ومع ذلك، لا نتوقع أن يكون هناك تأثير كبير على صافي هامش الفائدة في الربع الرابع، ومن المتوقع أن يكون صافي هامش الفائدة للسنة بأكملها عند مستويات مماثلة لما هي عليه في فترة التسعة أشهر الأولى من العام.

من ناحية أثر ذلك، أتوقع أن يكون التأثير السنوي للتحويل الموازي (أي على كل من الأصول والمطلوبات) بواقع 25 نقطة أساس في سعر الفائدة المطبق لدى بنك الكويت المركزي وأسعار الفائدة القياسية العالمية في حدود 3-4 نقاط أساس. وبناءً على ذلك، يمكن توقع التأثير على صافي إيرادات الفائدة حسب عدد مرات ومقدار تخفيضات أسعار الفائدة.

كيف تتوقعون تطور نمو القروض في الربع الرابع من العام المقبل على خلفية المبادرات الحكومية وانخفاض أسعار الفائدة، ومن أين تتوقعون أن يأتي النمو، ومتى تتوقعون تسارع الإنفاق على المشاريع تماشياً مع أولويات الحكومة؟ كيف تترجمون المؤشرات في الكويت إلى توقعات لنمو القروض للعام المقبل وعلى المدى المتوسط؟

أمير حنا:

شهدت التسعة أشهر الماضية تحقيق البنك لنمو في القروض في كل من الكويت وشبكتنا الدولية. وكان نمو الائتمان أكثر في جانب الشركات بسبب ضعف الطلب على القروض الاستهلاكية في الكويت. ونتوقع أن يتغير هذا الأمر في العام المقبل عندما تتخفف أسعار الفائدة.

سوجيت رونغي:

أما فيما يتعلق بالنمو المتعلق بالمشاريع الحكومية - فتاريخياً، وبالنظر إلى دورة المشاريع، فإن نمو القروض ينعكس على المحفظة بعد 4-6 أرباع من إسناد عقود المشاريع. فننتوقع أولاً بعض النمو في الأنشطة المتعلقة بالتمويل التجاري يليه نمو القروض في الميزانية العمومية. ومن ثم، فإننا بعيديون بعض الشيء عن نمو القروض المتعلقة بالمشاريع في الأرباع القليلة القادمة. في الوقت ذاته، ما زلنا متفائلين للغاية بأن نشاط المشاريع الكبير المتوقع سيؤدي إلى نمو غير نقدي في الأعمال أولاً، أي الضمانات وخطابات الاعتماد وما إلى ذلك، ثم يترجم لاحقاً إلى نمو في القروض.

لذا، فإن توجيهاتنا بناءً على السيناريو الأساسي، بقاء نمو القروض في العام المقبل عند متوسط خانة الأحاد. ومع ذلك، مع تقدم نشاط المشاريع، يمكن أن نرى نمو القروض يرتفع إلى رقم مرتفع في خانة الأحاد، وبالطبع يعتمد ذلك على توقيت المشاريع وعمليات السحب من قبل الشركات.

لدينا سؤال عن ضريبة الشركات وكيف يمكن لنا تصور نطاقها في المستقبل؟

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

كما تعلمون، فإن الركيزة الثانية أو الحد الأدنى العالمي لضريبة الشركات يبلغ 15% من صافي الدخل وتطبق هذه الضريبة على الشركات التي يزيد حجم إيراداتها عن 750 مليون يورو، ومن المتوقع أن يتم فرضها اعتباراً من العام المقبل. وتقوم مجموعة بنك الكويت الوطني حالياً بالفعل بدفع ضريبة في معظم البلدان التي نعمل فيها. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت البحرين عن فرض ضريبة محلية بنسبة 15% كحد أدنى للضريبة المحلية على الكيانات المؤهلة. ونتوقع بالمثل أن يتم سن قانون ضريبي في الكويت قبل بداية العام المقبل.

وعلى الرغم من عدم توافر تفاصيل محددة بشأن قانون الضريبة في الكويت حتى الآن، إلا أنه يمكننا تقدير زيادة الضريبة المفروضة لتصل إلى مستوى 15-17% من الأرباح قبل الضرائب.

أمير حنا:

لدينا سؤال آخر حول جودة الأصول، حيث أعلن البنك عن تحسن جيد للغاية في جودة الأصول، هل يمكنكم إلقاء بعض الضوء على القطاعات والمناطق التي يعزى إليها هذا التحسن؟

سوجيت رونغي:

لم ينتج التحسن في جودة الأصول من قطاع أو منطقة بعينها، بل شهدنا تحسناً عاماً في تصنيف القروض المتعثرة من قبل. ولا تزال جودة الأصول عند مستويات قوية في ظل بقاء نسبة القروض المتعثرة في حدود 1.5-2.0%، وهو ما يعتبر مستوى طبيعياً بالنسبة للمجموعة.

أمير حنا:

هناك سؤال خاص بإيرادات التداول، حيث شهدت ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2024، فما هو حجم الإيرادات غير المتكررة بطبيعتها منها؟

سوجيت رونغي:

عادةً لا يوجد لدى البنك الكثير من النشاط في محفظة التداول، بل نتج معظم إيرادات التداول عن تحسن التقييمات في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني مع عدم وجود إيرادات معينة غير متكررة في محفظة التداول.

أمير حنا:

على صعيد أعمال البنك في السعودية، هل لديكم ودائع في النظام المصرفي السعودي بسعر الفائدة السايبور؟ وهل يمكنكم التعليق على استراتيجيتكم في السعودية إذا ما كانت جزءاً من قروض مشتركة لقطاع الشركات أو قطاع الكيانات المرتبطة بالحكومة؟

سوجيت رونغي:

سواءً في المملكة العربية السعودية أو أي فرع أو شركة تابعة أخرى ضمن شبكتنا الخارجية فإنه يتم تمويلها ذاتياً بشكل أساسي، حيث يتم تمويل الودائع المودعة بسعر الفائدة السايبور من العمليات المحلية.

وتتمثل استراتيجيتنا في المملكة العربية السعودية منذ السنوات القليلة الماضية في تعزيز تواجدنا في مجال إدارة الثروات من خلال "الوطني للثروات"، حيث يأتي ذلك في إطار تركيزنا على زيادة عروض إدارة الثروات لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة خارج الكويت، وتعتبر السعودية سوقاً رئيسياً للنمو بالنسبة لنا.

أما فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للشركات، فإننا نواصل تقديم التسهيلات الائتمانية وخدمات التمويل التجاري الأخرى لمختلف الشركات في المملكة العربية السعودية - بعضها من الكيانات المرتبطة بالحكومة وبعضها الآخر شركات ذات جودة ائتمانية عالية. مع الحفاظ بالطبع على نهجنا الائتماني المتحفظ، ما نتج عنه تمتع المجموعة بجودة ائتمانية عالية وانخفاض نسبة القروض المتعثرة لديها.

أمير حنا:

لدينا بعض الأسئلة عن قانون الرهن العقاري، والزيادة في طلبات الإسكان المتراكمة وخطط الحكومة؟ كان هذا هو الحال منذ فترة طويلة فيما يتعلق بقانون الرهن العقاري، حيث وضع مجلس الأمة السابق العديد من القوانين والمبادرات المتعلقة بالإسكان التي تجعل القانون أقرب إلى الإقرار؛ مع الأخذ في الاعتبار أن المشهد السياسي قد تغير في هذه الأثناء.

عصام الصقر:

ونظرًا لتزايد عدد طلبات الإسكانية التي وصلت إلى 97.6 ألف طلب حتى شهر سبتمبر من هذا العام، فإن هناك احتمالاً متزايداً لإقرار القانون لمعالجة مشكلة آلية التمويل هذه في المستقبل. وبالنظر إلى المشهد السياسي في الكويت في الآونة الأخيرة، لا يوجد حل سوى إقرار القانون وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل.

أمير حنا:

هل تختلف ودائع المؤسسات المالية اختلافاً كبيراً في طبيعتها عن ودائع العملاء؟ لماذا يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل؟ هل ودائع المؤسسات المالية ذات آجال أقصر ومن خارج الكويت؟

سوجيت رونغي:

تأتي القبولات المصرفية والودائع لدينا من ثلاثة مصادر رئيسية - مستحقات لبنوك، وودائع العملاء والودائع من المؤسسات المالية الأخرى، أي المؤسسات المالية غير المصرفية. وتتكون قاعدة ودائع العملاء من ودائع العملاء من الأفراد والكيانات المرتبطة بالحكومة والشركات الخاصة عبر شبكتنا. ويتم تسجيل ودائع المؤسسات المالية الأخرى بشكل منفصل في الميزانية العمومية لأغراض الإفصاح بشكل أفضل، حيث يرغب البعض في الاطلاع عليها بشكل منفصل عن المستحقات لبنوك. وبالتالي، فإننا نتبع أفضل الممارسات بالإفصاح عن كل من المستحق من البنوك والودائع من المؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء بشكل منفصل.

وعادةً ما تكون الودائع من المؤسسات المالية ذات طبيعة متوسطة إلى طويلة الأجل وتشمل كل من المؤسسات المالية الكويتية والخارجية.

لدينا المزيد من الأسئلة حول نمو القروض هذا العام والتوقعات للعام المقبل؛ أعتقد أننا تناولنا هذا الجانب بشكل شامل.

أمير حنا:

هل يمكنكم إضافة بعض التفاصيل حول القطاعات التي تقود الزيادة في الطلب على الائتمان وما الذي ترونه في الأرباع القادمة والذي يجعلكم تعتقدون أن الزخم سيستمر في الأرباع القادمة؟
لقد قمنا بتناول ذلك أيضًا باستثناء القطاعات.

سوجيت رونغي:

من حيث القطاعات، جاء الطلب على القروض في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بشكل رئيسي من الشركات في الكويت وعبر شبكتنا الدولية، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو أوروبا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها.

أمير حنا: هل يمكنكم التعليق على كيفية التعامل مع خيار استدعاء سندات الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي AT1 الذي سيكون متاحاً في أغسطس 2025؟

سوجيت رونغي:

سيكون خيار استدعاء الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي AT1 متاحاً في النصف الثاني من العام المقبل ومن السابق لأوانه إعطاء إجابة محددة. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن نهج البنك كان تاريخياً مواكباً لظروف السوق عندما يتعلق الأمر بمثل هذه القرارات. في هذه المرحلة، لا نتوقع أي سبب لتغيير هذه الممارسة في المستقبل.

أمير حنا: لدينا سؤال عن رأس المال، هل يعتبر مستوى احتياطي حقوق المساهمين CET 1 بحلول نهاية العام 2024 والبالغ حوالي 150 نقطة أساس مستوى كافياً؟ مع الأخذ في الاعتبار أن الطلب على الائتمان قد يتحسن خلال العام 2025.

سوجيت رونغي:

وفقاً لمستوى قبول المخاطر لدينا، نهدف إلى الحفاظ على احتياطي داخلي بحد أدنى 150 نقطة أساس فوق الحد الأدنى لمتطلبات نسبة حقوق المساهمين CET1 في نهاية العام. وبالطبع تتم مراجعة هذا الاحتياطي بشكل دوري، وفي الوقت الحالي يرى البنك أن الحد الأدنى عند 150 نقطة أساس مستوى كافياً.

أمير حنا: هناك سؤال عن قانون الرهن العقاري وقد تم تناوله من قبل.

سؤال آخر: هل يمكن أن نتوقع نمو المصروفات التشغيلية بالمعدل الحالي في العام 2025 أيضاً؟

سوجيت رونغي:

نعم، نظراً للمواصلة استثماراتها في الخدمات المصرفية الرقمية والموارد المطلوبة لطرح العروض المختلفة، فإننا نتوقع زيادة بنسبة 10% تقريباً في المصروفات للعام المقبل أيضاً.

أمير حنا: سؤال أخير: هل يمكنكم الحفاظ على مستوى تكلفة المخاطر الحالي في العام المقبل أيضاً؟

سوجيت رونغي:

نتوقع أن تتراوح تكلفة المخاطر بين 35-40 نقطة أساس للعام الحالي. وكما هو الحال، هناك حالة كبيرة من عدم اليقين فيما يتعلق بالوضع الجيوسياسي وبيئة الاقتصاد الكلي. من وجهة نظر توجيهية للعام 2025، نتوقع حالياً أن تكون تكلفة المخاطر في حدود 40 نقطة أساس.

أمير حنا:

وردنا سؤال آخر: ما هو تأثير الأرباح المرحلية على نحو تقريبي على نسبة كفاية رأس المال لفترة التسعة أشهر الأولى من العام؟

سوجيت رونغي:

لا يتم تضمين أرباح السنة الجارية في حسابات كفاية رأس المال للفترات المرحلية، ولكن يتم خصم الأرباح المرحلية من قاعدة رأس المال. بعبارة أخرى، فإننا نتوقع في نهاية العام أن تعود نسبة حقوق المساهمين CET 1 إلى مستوى 13% بعد تضمين أرباح السنة الكاملة وخصم الأرباح الموزعة.

أمير حنا:

أعتقد أننا بذلك قد أجبنا عن جميع الأسئلة التي وردتنا اليوم.

شكراً جزيلاً لكم جميعاً على حسن الاستماع.

لك إيلينا.

إيلينا سانثيز:

شكراً جزيلاً لك وللإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني على تقديم عرض اليوم وعلى الردود للأسئلة.

شكراً لكل من شاركنا اليوم.